الأمم المتحدة

A/58/481/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩١ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد خوسيه ألبرتو **بريس غوتييريس** (غواتيمالا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ (انظر A/58/481، الفقرة ٢). واتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر والجلسة ٤٠ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويرد في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/58/SR.24 و 40) سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي.

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/58/L.18 و A/C.2/58/L.82

٢ – في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في المنظمة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بتقديم مشروع قرار بعنوان ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' A/C.2/58/L.18، وفيما يلي نصه:

* سوف يصدر تقرير اللجنة الثانية بشأن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرمز A/58/1 و Corr.1 و Add.1-6.

191203 191203 03-66251 (A)

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٠٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٨٤/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

''**وإذ تؤكد من جديد** توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي يعترف بالتمويل المستدام للديون كعنصر مهم في تعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص،

''**وإذ تشير** إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

''**وإذ تشعر بالقلق** إزاء التفاوت في الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي ولأن النمو الاقتصادي العالمي دون مستوى إمكاناته بكثير، الأمر الذي يشكِّل صعوبات إضافية في طريق التوصل إلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،

''**وإذ تلاحظ مع القلق الشديد** في هذا الصدد أن الحجم الإجمالي لديون البلدان النامية قد ارتفع من ٤٢١,٦ ١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٤,٢ ٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢،

''**وإذ تلاحظ أيضا مع القلق الشديد** أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يشكل أحد العناصر التي تؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية،

''**وإذ تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمثقلة بالديون لا تزال تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها

في خدمة دينها الخارجي الأمر الذي يعرقل بدرجة جسيمة جهودها الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

''**وإذ تسلِّم** بالزيادة في التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، الذي بلغ مستوى عاليا لم يسبق له مثيل قدره ١٩٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، والذي يعزى إلى عدة أمور من بينها انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر للتمويل الخارجي، والتقلب في النظام المالي الدولي وانخفاض حصائل صادرات البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الأولية، باعتباره سببا هاما لعدم التيقن من احتمالات تحقيق القدرة على تحمل الدين،

''**واقتناعا منها** بأن تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية إلى السوق يسهم إسهاما ذا شأن في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون،

''**وإذ تلاحظ** أن قدرا ضئيلا من التقدم قد أحرز بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ترمي إلى التخفيف من عبء الديون بصورة عميقة وواسعة النطاق وسريعة، مع الاعتراف بأن ثمة تحديات كبيرة ما زال من المتعين مواجهتها من أجل كفالة تخلص البلدان بشكل دائم من الديون التي لا يمكن تحملها،

''**وإذ ترحب** بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، والتي اتخذها بعض البلدان الدائنة الأخرى من خلال إلغاء الديون الثنائية، وإذ تحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود التي تبذل لعلاج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وإذ تحيط علما أيضا بالاقتراحات الواردة في بلاغ دوفيل الذي أصدره وزراء المالية في مجموعة الثمانية في أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن إصلاح نادي باريس وتخفيض الديون، في حالات استثنائية، للبلدان التي ليست أهلا لتخفيف الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

''**وإذ ترحب أيضا** بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تحث فيه جميع الدائنين الرسميين والتجاريين على الاشتراك في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشدد على الدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه الدائنون في القطاع الخاص في عملية تخفيف الدين والقدرة على تحمل الديون،

”**وإذ تعترف** بالجدل الحالي الدائر حول إعادة تشكيل الديون السيادية، لا سيما الجهود التي يقودها الدائنون السياديون والدائنون الخاصون من أجل وضع مدونة سلوك طوعية، وإذ تشدد على وجوب أن تكون طرائق إعادة تشكيل الديون السيادية تطوعية ومراعية للسوق ومرنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الظروف المحددة للبلدان فرادى، وأنها ينبغي أن تكون نتيجة لاشتراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

”**وإذ تلاحظ** تزايد الاستخدام الطوعي لأحكام العمل الجماعي في عقود السندات السيادية من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية؛

”٢ - **تؤكد من جديد** التصميم، الذي تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، على معالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بطريقة شاملة وفعالة عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني والدولي لتحسين قدرتها على تحمل دينها على المدى الطويل؛

”٣ - **تشدد** على أن إنشاء نظام مالي دولي منصف مع زيادة مستويات التمويل الخارجي الرسمي والخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي هي شروط أساسية لإيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

”٤ - **تؤكد** أهمية التبكير بتشغيل الفريق العامل الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية لدراسة العلاقة بين التجارة والديون والمالية من أجل تعزيز قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على المساهمة في إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية؛

”٥ - **تسلم** بأن الدائنين والمدينين لا بد وأن يتحملوا مسؤولية مشتركة لاتقاء حالات الديون التي لا يمكن تحملها وحلها، وبأن تخفيف الدين يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها صوب التخفيف من وطأة الفقر وإنشاء الثروة وتحقيق النمو والتنمية المستدامين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٦ - **تشدد** على أن التمويل المستدام للديون يشكِّل أحد العناصر الهامة لحشد الموارد اللازمة للاستثمار العام والخاص، وأن الاستراتيجيات الوطنية الشاملة المتعلقة برصد وإدارة الالتزامات الخارجية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الشروط

الأساسية المحلية للقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والإدارة السليمة للموارد العامة، تشكل أحد العناصر الأساسية للحد من أوجه الضعف على الصعيد الوطني؛

"٧ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على مزيج من عدة عوامل، مثل توفر التمويل الخاص والعام وتكلفتهما، وتشدد على أنه ينبغي ألا يستخدم أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام قاطعة بشأن القدرة على تحمل الديون؛

"٨ - **تكرر تأكيد** الدعوة التي وجهت إلى البلدان الصناعية، في إعلان الألفية، من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء والموافقة على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته، وترحب في هذا الصدد بقرار البلدان التي اضطلعت بذلك بالفعل، وتشدد على ضرورة معاملة إجراءات تخفيف الدين المكملة للإطار بوصفها إجراءات إضافية؛

"٩ - **تشدد** على الحاجة إلى مواصلة تدابير تخفيف الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع من جانب جميع الدائنين، بما في ذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى، وترحب بالمبادرات الثنائية الأخرى المتخذة لتخفيف حجم المديونية المستحقة، من أجل المساهمة في تحقيق القدرة على تحمل الدين وتيسير التنمية المستدامة؛

"١٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى اتخاذ تلك التدابير والإجراءات، وتشدد على الحاجة في هذا الصدد إلى ما يلي:

"(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة تقاسم الأعباء فيما بين الجهات الدائنة الدولية العامة وغيرها من البلدان المانحة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف والشفافية، والقيام، حسب الاقتضاء، بمراعاة ما يلزم من تدابير لمعالجة أي تغيرات أساسية في الأوضاع

الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بالديون التي لا تستطيع أن تتحملها نتيجة لكوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

"(ب) الحصول من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على التزام متواصل بإجراء تحسينات في سياساتها الداخلية وإدارتها للاقتصاد، وبدعم بناء القدرات اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية، وكفالة المشاركة الكاملة من جانب جميع الدائنين المعنيين في إجراءات التخفيف من الديون وتنفيذها، وكفالة توافر التمويل المناسب والكافي بشروط تساهلية من مؤسسات التمويل الدولية وأوساط المانحين، والنظر في إجراء استعراض مبكر للمسائل الشائكة فيما بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المتعلقة بالتخفيف من الديون ودعاوى الدائنين؛

"(ج) جمع الدائنين والمدينين الدوليين معا في المنتديات الدولية ذات الصلة من أجل إعادة تشكيل الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت مع مراعاة الحاجة لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات الناجمة عن المديونية، حسب الاقتضاء؛

"(د) التسليم بالمشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين التي تواجه بعض البلدان منخفضة الدخل غير المثقلة بالديون، ولا سيما تلك التي تواجه ظروفا استثنائية؛

"(هـ) خفض عبء الديون التي لا يمكن تحملها المستحقة على البلدان النامية عن طريق إجراءات مثل تخفيف الدين، وحسب الاقتضاء إلغاء الدين، وغير ذلك من الآليات المبتكرة الموجهة نحو المعالجة الشاملة لمشاكل الديون في البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية؛

"(و) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بصورة شاملة، بما فيها متوسطة الدخل منها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ ويمكن أن تتضمن هذه الآليات عمليات تحويل الديون لتمويل التنمية المستدامة أو ترتيبات مبادلة الديون المستحقة لجهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

"(ز) إنشاء آليات فعالة لتتبع الديون في البلدان النامية وتعزيز المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي وتتبع الدين، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات التي تقدم المساعدة في هذا الصدد؛

”(ح) اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقصود توفيرها للبلدان النامية وكفالة أن تلتمس ترتيبات التخفيف من الدين تجنب فرض أي عبء غير منصف على البلدان النامية الأخرى؛

”(ط) الترحيب بنظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنتديات الملائمة في إنشاء آلية دولية لمعالجة الدين لا يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتخفيف المخاطر المعنوية، وتجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة تشكيل الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

”(ي) وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة الأزمات المالية وحلها تنص على تقاسم الأعباء بشكل منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، مع الاعتراف بالحاجة إلى وجود مجموعة مرنة من الأدوات اللازمة للاستجابة على النحو المناسب للظروف والقدرات الاقتصادية المتباينة لمختلف البلدان؛

”١١ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

”١٢ - **تشدد** على ضرورة تحقيق الانتعاش بصفة مبدئية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل المساعدة، حسب الاقتضاء، في سداد المتأخرات المستحقة على هذه البلدان للمؤسسات المالية الدولية؛

”١٣ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لعمليات استعراض القدرة على تحمل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا تأثير إجراءات التخفيف من الديون على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وأنه ينبغي عند تحليل القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإكمال مراعاة وجود أي تدهور في احتمالات النمو العالمي وأي تناقص في معدلات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة إلى البلدان المصدِّرة للسلع الأساسية؛

”١٤ - **تشير** إلى أهمية مواصلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في تحليل القدرة على تحمل الديون ودراسة أية تغييرات أساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون نتيجة كوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو الصراعات عند وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة بما فيها ما يخص تخفيف الدين، حسب الاقتضاء؛

”١٥ - **تشدد** على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في مجال إدارة الديون، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة من أجل بلوغ هذه الغاية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الاضطلاع بمبادرات من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي، والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بإدارة الدين العام، وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون؛

”١٦ - **تشدد** على ضرورة الإسراع بتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والإجراءات الرامية إلى التخفيف من عبء الديون التي لا يمكن تحمُّلها والتي تواجهها البلدان النامية؛

”١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي؛

”١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند الفرعي المعنون أزمة الديون الخارجية والتنمية، في إطار البند المعنون المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قام هنري، س. روبينهايمر (جنوب أفريقيا)، نيابة عن نائبة رئيس اللجنة، بعرض مشروع قرار بعنوان ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“ (A/C.2/58/L.82)، قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.18.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل المغرب بتصويب الفقرة ١٨ من مشروع القرار شفويا.

٥ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.82 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.82 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.18 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٠٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٨٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٨٤/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] والذي يعترف بالتمويل المستدام للديون كعنصر مهم في تعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشعر بالقلق إزاء تفاوت معدلات الانتعاش الاقتصادي في العالم في الوقت الراهن، ولكن تصميما منها على كفالة أن يؤدي إلى نمو اقتصادي عالمي متواصل، وإلى التنمية المستدامة وإلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد أن الحجم الإجمالي لديون البلدان النامية قد ارتفع من ١ ٤٢١,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٣٨٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يشكل أحد عناصر عديدة تؤثر سلبا على الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإذ تضع في اعتبارها أثر تلك العناصر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمثقلة بالديون لا تزال تواجه صعوبات جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المتصلة بخدمة ديونها الخارجية مما يشكل عنصرا يعوق بشدة جهودها الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أنه في عام ٢٠٠٢ شهدت البلدان النامية ككل، للسنة السادسة على التوالي تحويلات صافية للموارد المالية إلى الخارج وإذ تبرز الحاجة إلى القيام، حسب الاقتضاء باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة هذه المسألة بما يعزز القدرة على تحمل الديون وإذ تلاحظ أيضا أنه في حالة بعض البلدان النامية تنم تلك التحويلات، في الوقت الراهن، عن تطورات إيجابية في الميزان التجاري وكانت لازمة، ضمن جملة أمور، لسداد الديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم إسهاما ذا شأن في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون،

وإذ ترحب بالأثر الإيجابي للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه ما زالت هناك تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها وإذ تدعو جميع البلدان المتقدمة النمو الدائنة في إطار ثنائي إلى القيام من جانب واحد بإسقاط جميع المطالبات المتبقية بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة، وذلك بعد تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ ترحب بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، والتي اتخذها بعض البلدان الدائنة الأخرى من خلال إلغاء الديون الثنائية، وإذ تحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود التي تبذل لعلاج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وإذ تحيط علما بنهج إيفيان لنادي باريس الذي توخاه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبأن التخفيف من عبء الدين لا يحل محل مصادر التمويل البديلة،

وإذ تشدد على الدور الهام الذي يقوم به الدائنون من القطاع الخاص في التخفيف من عبء الدين وتحقيق القدرة على تحمل الديون،

وإذ ترحب بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية) في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في دبي[٣] والذي تحث فيه جميع الدائنين الرسميين والتجاريين على الاشتراك في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ تعترف بالمناقشات الحالية الدائرة حول إعادة تشكيل الديون السيادية، لا سيما الجهود التي يقودها الدائنون السياديون والدائنون الخاصون من أجل وضع مدونة سلوك طوعية، وإذ تشدد على وجوب أن تكون طرائق إعادة تشكيل الديون السيادية تطوعية ومراعية للسوق ومرنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الظروف المحددة للبلدان فرادى، وأنها ينبغي أن تكون نتيجة لاشتراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

وإذ تلاحظ تزايد الاستخدام الطوعي لأحكام العمل الجماعي في عقود السندات السيادية من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد** التصميم، الذي تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، على معالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بطريقة شاملة وفعالة عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني والدولي لتحسين قدرتها على تحمل دينها على المدى الطويل؛

٣ - **تشدد** على أن إنشاء النظام المالي الدولي يشكل إلى جانب تحسين التمويل الخارجي الرسمي والخاص، والاستثمار المباشر الأجنبي العناصر الأساسية لإيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٤ - **تؤكد** أن تمويل الدين المحتمل عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار الخاص والعام وأن الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لرصد وإدارة الديون الخارجية الواردة في الشروط المحلية المسبقة لتحمل عبء الدين، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة موارد القطاع العام، تمثل عنصرا أساسيا في الحد من مواطن الضعف الوطنية؛

٥ - **ترحب** بالفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية، المعني بالتجارة والديون والمالية وبولايته المتمثلة في دراسة الصلة بين التجارة والديون والمالية، بهدف تحسين قدرة نظام التجارة المتعدد الأطراف على الإسهام في إيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية

---

(٣) مجلة صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٢، العدد ١٧ (٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، الصفحات ٢٧٥-٢٧٧.

(٤) A/58/290.

للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا، وتعزيز تماسك السياسات التجارية والمالية الدولية، وذلك لصون نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار التقلبات المالية والنقدية، وتحيط علما بتقريره المقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣[٥]؛

٦ - **تسلم** بأنه على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية إيجاد حل لحالات الديون التي لا يمكن تحملها، وبأنه بإمكان التخفيف من الديون أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها إلى أنشطة تساعد على التخفيف من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد التي أفرج عنها بالتخفيف من الديون، لا سيما بإلغاء الديون أو تخفيضها، نحو بلوغ تلك الأهداف؛

٧ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على مزيج من عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد أنه ينبغي ألا يستخدم أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام قاطعة بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد على أخذ ظروف البلدان في الحسبان؛

٨ - **تشير إلى** الدعوة التي وجهت إلى البلدان الصناعية، على النحو الوارد في إعلان الألفية، من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء والموافقة على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته، وترحب في هذا الصدد بقرار البلدان التي اضطلعت بذلك بالفعل، وتشدد على ضرورة معاملة إجراءات تخفيف الدين المكملة للإطار بوصفها إجراءات إضافية؛

٩ - **تهيب** بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تتخذ التدابير السياسية الضرورية لكي تصبح مؤهلة للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتبلغ مرحلة اتخاذ القرارات، من خلال جملة أمور منها صياغة استراتيجيات الحد من الفقر، حيثما وجدت، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

١٠ - **تشدد** على الحاجة إلى مواصلة جميع الدائنين تنفيذ تدابير تخفيف الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع بما في ذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى، وترحب بالمبادرات الثنائية الأخرى المتخذة لتخفيف حجم

(٥) الوثيقة WT/WGTDF/2.

المديونية المستحقة، من أجل المساهمة في تحقيق القدرة على تحمل الدين وتيسير التنمية المستدامة؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى اتخاذ تلك التدابير والإجراءات، وتشدد على الحاجة في هذا الصدد إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة تقاسم الأعباء فيما بين الجهات الدائنة الدولية العامة وغيرها من البلدان المانحة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف والشفافية، ومراعاة ما يلزم من تدابير، حسب الاقتضاء، لمعالجة أي تغيرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بالديون التي لا تستطيع أن تتحملها نتيجة لكوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) مواصلة العمل من أجل الحصول من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على التزام متواصل بإجراء تحسينات في سياساتها الداخلية وإدارتها للاقتصاد، وبدعم بناء القدرات اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية، وكفالة المشاركة الكاملة من جانب جميع الدائنين المعنيين في إجراءات التخفيف من الديون وتنفيذها، وكفالة توافر التمويل المناسب والكافي بشروط تساهلية من مؤسسات التمويل الدولية وأوساط المانحين، ومواصلة البحث عن خيارات لمعالجة المسائل الشائكة فيما بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المتعلقة بالتخفيف من الديون ودعاوى الدائنين؛

(ج) مواصلة الجمع بين الدائنين والمدينين الدوليين في المنتديات الدولية ذات الصلة من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت مع مراعاة الحاجة لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات؛

(د) التسليم بالمشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين التي تواجه بعض البلدان منخفضة الدخل غير المثقلة بالديون، ولا سيما تلك التي تواجه ظروفا استثنائية، والقيام في هذا الصدد بملاحظة المعاملة الخاصة التي اعتمدها نادي باريس إزاء البلدان الدائنة النامية من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكفالة أن تتضمن عملية إعادة هيكلة الديون معاملة خاصة

بالبلدان الدائنة من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعكس احتياجاتها المالية والهدف المتمثل في القدرة على تحمل الدين مدة طويلة؛

(هـ) خفض عبء الديون التي لا يمكن تحملها المستحقة على البلدان النامية عن طريق إجراءات مثل تخفيف الدين، وحسب الاقتضاء إلغاء الدين، وغير ذلك من الآليات المبتكرة الموجهة نحو المعالجة الشاملة لمشاكل الديون في البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية؛

(و) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بصورة شاملة، بما فيها متوسطة الدخل منها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ ويمكن أن تتضمن هذه الآليات عمليات تحويل الديون لتمويل التنمية المستدامة أو ترتيبات مبادلة الديون المستحقة لجهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

(ز) إنشاء آليات فعالة لتتبع الديون في البلدان النامية وتعزيز المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي وتتبع الدين، من خلال جملة أمور منها تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات التي تقدم المساعدة في هذا الصدد؛

(ح) اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقصود توفيرها للبلدان النامية وكفالة أن تلتمس ترتيبات التخفيف من الدين تجنب فرض أي عبء غير منصف على البلدان النامية الأخرى؛

(ط) الترحيب بنظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنتديات الملائمة في إنشاء آلية دولية لمعالجة الدين لا يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتخفيف المخاطر المعنوية، وتجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة تشكيل الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

(ي) وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة الأزمات المالية وحلها تنص على تقاسم الأعباء بشكل منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، مع الاعتراف بالحاجة إلى وجود مجموعة مرنة من الأدوات اللازمة للاستجابة على النحو المناسب للظروف والقدرات الاقتصادية المتباينة لمختلف البلدان؛

١٢ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة تحقيق انتعاش أولي في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل المساعدة، حسب الاقتضاء، في سداد المتأخرات المستحقة على هذه البلدان للمؤسسات المالية الدولية؛

١٤ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لعمليات استعراض القدرة على تحمل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا تأثير إجراءات التخفيف من الديون على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وأنه ينبغي عند تحليل القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإكمال مراعاة حدوث أي تغير في احتمالات النمو العالمي أو في معدلات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية المصدِّرة للسلع الأساسية؛

١٥ - **تشير** إلى أهمية مواصلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في تحليل القدرة على تحمل الديون ودراسة أية تغييرات أساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون نتيجة كوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو الصراعات عند وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة بما فيها ما يخص تخفيف الدين، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في مجال إدارة الديون، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة من أجل بلوغ هذه الغاية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الاضطلاع بمبادرات من قبيل نظام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لإدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه[٦]، والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بإدارة الدين العام[٧]، وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون؛

١٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع المصارف الإقليمية، واللجان الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف، بدراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية، بهدف تطوير أفضل الممارسات وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية على إدارة الديون، مع أخذ الأعمال التي أنجزت في الاعتبار؛

---

(٦) نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو نظام محوسب وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإدارة الدين العام الخارجي والداخلي على نحو فعال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان قد تم تركيب هذا النظام في الإدارات المكلفة بالديون في ستين بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٧) انظر www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/eng/.

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمّن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.